المنظمات العالمية وحقوق الانسان

محاضرة رقم (١)

استاذ المادة: المدرس المساعد سيف معتز/ جامعة البصرة/كلية التربية للبنات

كان هناك منظمة تدعى **(عصبة الأمم)** (وهي اول منظمة دولية تأسست عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) عدد الدول المنتمية فيها ٥٨ دولة ومن بينها العراق الذي انظم الى العصبة عام ١٩٣٢ تعمل هذه المنظمة على فك النزاعات والخلافات بين الدول بالطرق السلمية قبل تطور الموضوع الى حرب وحفظ السلام في المنطقة) الا انها فشلت في مهامها بسبب **ان اغلبية أعضاء هذه المنظمة من الدول العظمى اذ كانوا يرفضون التصديق على قرارات عصبة الأمم لأنها تتعارض مع مصالحهم مما أدى هذا الامر الى قلة هيبتها وعجزها عن حل المشكلات الدولية فضلاً عن قيام الحرب العالمية الثانية.**

اهداف منظمة عصبة الأمم:

١. الحفاظ على السلام العالمي.
٢. منع قيام الحروب بين الدول.
٣. الحد من انتشار الأسلحة.
٤. تسوية المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات والتحكيم الدولي.
٥. المساواة مع السكان والموظفين الحكوميين التابعين للدولة المنتدبة.
٦. مقاومة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وحماية الأقليات العرقية في اوربا.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وانتصار دول الحلفاء وبسبب أحداث هذه الحرب والويلات والمصائب التي شهدتها الإنسانية فيها من جرائم واباده الاجناس والاعدام الجماعي للأسرى والمدنيين والانتهاكات المستمرة من حكومات الدول المشاركة بالحرب ضد حقوق الانسان وحرياته هي التي جعلت من قضية (حقوق الانسان) قضية في غاية الأهمية دولياً وبسبب هذه الظروف أنشئت **(منظمة الأمم المتحدة)** وهي **(منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً تأسست عام ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو الامريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك تعمل على تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس التسوية في الحقوق بين الشعوب وان لها الحق في تقرير مصيرها)، ويبلغ عدد الدول المنظمة فيها في بادئ الامر ٥٠ دولة ومن بينهم العراق ثم تطور الى١٩١ دولة.**

اهداف منظمة الأمم المتحدة

١. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية للناس جميعاً.
٢. تحقيق مستوى اعلى للمعيشة للفرد والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

٣. تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.
٤. احترام حقوق الانسان والحريات للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
٥. الحد من استخدام القوة عند حصول النزاع بين الدولتين والتدخل بينهم للجوء الى أمور سلمية وجعل الحروب المستقبلية مستحيلة.

فحقوق الانسان: (هي توفير السلطات كل الحقوق اللازمة والضوابط والمعايير والحاجات الأساسية التي تجعل الانسان يشعر بإنسانيته الطبيعية ومن جميع النواحي المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية).

خصائص حقوق الانسان

١. متأصلة في كل فرد لاتباع ولا تشترى.
٢. واحدة ومتساوية عالمياً ولجميع البشر.
٣. ثابتة وغير قابلة للانتزاع.
٤. مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

فئات حقوق الانسان

١. **الحقوق المدنية والسياسية:** وهي غالباً مرتبطة بالحريات وتشمل الحق في الحياة والحرية والعيش في امان والمشاركة في الحياة السياسية وحرية الرأي والتفكير واعتناق الدين والتحرر من العبودية.
٢. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** وهي مرتبطة بالأمان وتشمل العمل والتعليم والمستوى المعيشي والمأكل والمسكن وتلقي الرعاية الصحية.
٣. **الحقوق البيئية والثقافية والتنموية:** وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة وصحية والحق في تنمية الثقافة والسياسة.

اذ تم الإعلان العالمي لحقوق الانسان وتم الاتفاق عليه عالمياً وليس من حق اي احد مخالفته او انتهاكه والهدف الأساسي لهذا الإعلان إيصال رسالة الى العالم تعني (ان لكل انسان قيمة متأصلة) وقد اعتمدت دول الأمم المتحدة هذا الإعلان بالأجماع عام ١٩٤٨ ويحدد هذا الإعلان الحقوق الأساسية لكل شخص في العالم بغض النظر عن دينه او جنسه او رأيه السياسي او اصله الوطني او الاجتماعي او أي وضع اخر، وان تتعهد حكومات هذه الدول العالمية بتأييد حقوق الانسان في جميع البلدان الأخرى ولا تقتصر فقط على مواطنيها، اذ اصبح الإعلان العالمي هو المعيار الدولي لحقوق الانسان وفي عام ١٩٩٣ عقد مؤتمر عالمي ضم

العديد من الدول العالمية وجدد المؤتمر التزامه بميثاق (حقوق الانسان) والتعهد بالعمل على تحقيقها في العالم.

العراق والأمم المتحدة بعد عام٢٠٠٣

ان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ وسياسة العداء التي ارتكبتها الحكومة العراقية السابقة مع بعض الدول أدت الى سوء وضع العراق عند منظمة الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال تأثرت العلاقات الخارجية للعراق وانعكست سلباً على مكانته، وتوسعت هذه القطيعة نتيجة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، والسياسات اللامسوؤلية التي انتهجها النظام السابق داخلياً وخارجياً، الأمر الذي أدى الى (تدهور العلاقات مع المجتمع الدولي)، ونتيجة لذلك خضع العراق الى عشرات القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تضمنت **عقوبات اقتصادية شاملة وقطع للعلاقات والصلات السياسية،** وخلفت أعباءً اقتصادية ومالية، فضلاً عن مساسها بسيادة العراق، وعليه ورث العراق الجديد تركة ثقيلة من العزلة والعداء نتيجة انعدام الثقة جراء السياسات اللامسوؤلية والتي ادت الى تراجع دور ومكانة البلاد في المجتمع الدولي.

بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ أصبحت هنالك حاجة ماسة للتغيير وبناء سياسة خارجية إيجابية معبرة عن التطلعات السياسية الخارجية الجديدة للعراق والحفاظ على مصالح العراق لاسيما تلك التي تم التفريط بها أو تجاهلها سابقا، وإعطاء صورة ايجابية لدى المحيط الإقليمي والدولي قائمة على أساس محو السمة التي عرفت بها السياسة الخارجية العراقية قبل عام ٢٠٠٣، وعليه ترجمت التغيير في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من خلال الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في عدة مواد ونصوص دستورية حول رسم السياسة الخارجية بشكل عام وفق منظور يجسد المصلحة الوطنية.

س/ شهدت علاقة العراق مع الأمم المتحدة والأجهزة الفرعية التابعة لها والمنظمات الدولية المتخصصة تطوراً كبيراً بعد عام٢٠٠٣ ؟، وأعطت الدبلوماسية العراقية الأولوية إلى استعادة العراق مكانته في الأسرة الدولية والاستفادة من امتيازات العضوية، الأمر الذي يتطلب تسديد الاشتراكات والمساهمات المالية بالمنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة.

ج/ اذ انتهج العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ تجاه المنظمات الدولية، منهاجاً جذرياً يختلف عن السياسات التي انتهجها النظام السابق، وذلك عبر:- ١.**الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي،** إذ سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، واستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **٢.حيث نجح العراق عبر التواصل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لإصدار التقرير الخاص بمراجعة القرارات الصادرة بحق العراق** والذي صدر بتأريخ ٢٠٠٩/٧/٢٥ والذي أشار فيه الأمين العام إلى « أن العراق لم يعد يشكل الآن مصدراً لتهديد السلم والأمن الدوليين وطلب من مجلس الأمن مراجعة القرارات

الخاصة بالعراق والصادرة تحت الفصل السابع لتخليص العراق من كافة أشكال العقوبات ليعود إلى مكانته الطبيعية التي كان يشغلها قبل صدور هذه القرارات».

٣. انتهجت الخارجية العراقية دبلوماسية عقلانية متوازنة من أجل بناء الثقة والعمل على أن يكون العراق عامل ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، وإزالة مخلفات القرارات الدولية التي اتخذها مجلس الأمن، والبالغة (٨٠) قراراً منها (٧٣) قراراً تحت الفصل السابع، تخص الانسحاب من الكويت والتعويضات وأسلحة الدمار الشامل وغيرها.

فمنذ شهر أيلول من عام ٢٠٠٣ / ٤.**وضعت وزارة الخارجية العراقية خطة عمل تهدف إلى استعادة العراق الجديد مكانته في معظم الهيئات الإقليمية والعالمية، ٥.وتفعيل دوره في الأمم المتحدة وتخليصه من القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة**، التي رتبت عليه التزامات وقيود وأعباء مالية هائلة مست بسيادة العراق، وأدركت حكومة العراق ان هذه المرحلة تعد مرحلة بناء ثقة وتتطلب العمل على كل ما من شأنه أن يساعد العراق على تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالنوايا السلمية لمشاريع العراق المستقبلية، واضعين في الاعتبار الموقف الدولي المتشكك من نوايا العراق بسبب برامج النظام السابق لأسلحة الدمار الشامل. ومن هنا:

٦. **أنضم العراق الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح** ومنها:

(اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الألغام، واتفاقية حظر الذخائر العنقودية، والتوقيع على البروتوكول الإضافي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة في مجالات حقوق الأنسان والمجالات الأخرى).

٧. لقد أدركت الحكومة العراقية ان النجاح في كسب ثقة المجتمع الدولي والالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية سينعكس إيجابياً على المسائل السياسية والاقتصادية والعلمية ويساهم إيجابياً في عملة مراجعة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق. وبهذا الصدد نشير إلى قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ في ٦/٢٩ /٢٠٠٧ الذي أنهى بموجبه ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انموفيك) إذ رفع هذا القرار القيود السياسية التي مست سيادة العراق ومهد السبيل لعودته إلى محيطه الإقليمي والدولي وساهم في دعم وسائل الاستقرار في المنطقة، لقد شكل هذا القرار اعترافاً من المجتمع الدولي بصحة المنهج الذي اتخذه العراق للإيفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إضافة إلى الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى، من اجل إصدار قرارات مجلس الأمن ١٩٠٥ في ٢٠٠٩/١٢/٢١ ، الذي أكد على التزام العراق بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، وطالب المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة في أثناء استكمال حكومة العراق لهذه العملية ، والقرار ١٩٥٦ في٢٠١٠/١٢/١٥، الذي أنهى الترتيبات المحددة في القرار ١٤٨٣

بشان إيداع العائدات المتأتية من مبيعات النفط والغاز في صندوق تنمية العراق والترتيبات المشار اليها في القرار ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤ بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، والقرار١٩٥٧ في٢٠١٠/١٢/١٥، الذي رحب بانضمام العراق وامتثاله الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وقرر إنهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وجميع أنواع الحظر للسلع المدنية ذات الاستخدام المزدوج المفروضة بموجب قراري المجلس ٦٨٧ و٧٠٧ عام ١٩٩١، والقرار ١٩٥٨ في٢٠١٠/١٢/١٥ الذي طلب من الأمين العام باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لأنهاء جميع الأنشطة المتبقية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ في عام ١٩٩٥، وتحويل جميع الأموال المتبقية الى حكومة العراق بحلول ٢٠١٦/١٢/٣١.

كما تمثلت هذه الجهود بإصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ لعام ٢٠١٣ الذي اخرج العراق من أحكام الفصل السابع، والذي سلّم بأن الحالة القائمة حاليا في العراق تختلف كثيرا عن الحالة التي كانت) قائمة وقت اتخاذ القرار ٦٦١/ ١٩٩٠)، وأكد كذلك على أهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان تبوأها قبل اتخاذ القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ أي منذ احتلال الكويت. وترحيبه بما أظهره العراق من التزام وبالتنفيذ الكامل للالتزامات المتبقية في إطار قرارات الفصل السابع ذات الصلة.

إن قرار خروج العراق من الفصل السابع يمثل منعطفا حقيقيا في عودة العراق إلى مكانته الطبيعية في المجتمع الدولي وفي محيطه الاقليمي، وسيسهم في تعزيز ودعم العلاقات الثنائية والمتعددة، والمضي قدماً في سبيل زيادة تفعيل دور ونشاط العراق في المنظمات الدولية من أجل تحقيق مصالحه.

وتمكن العراق، من خلال حضوره الفاعل في اجتماعات المنظمات الدولية، بالمساهمة في تقديم المقترحات والرؤى وصياغة القرارات وإيجاد الحلول للمشاكل والأزمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن ترأسه المجموعات الإقليمية مثل العربية والأسيوية في المنظمات الدولية وقيادة اجتماعاتها سواء في نيويورك أو جنيف أو فيينا أو لاهاي.